

دراسات نقدية 1 – الأسبوع العاشر

مسؤولية الدولة عن أضرار الذكاء الاصطناعي

إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

2025



نقد الدراسة من حيث المراجع المستخدمة

تتميز قائمة المراجع بتنوع لغوي ومنهجي واضح؛ فهي تجمع بين مؤلفات عربية قديمة وحديثة في القضاء الإداري والمسؤولية، ومراجع أجنبية (فرنسية/إنجليزية) حول الذكاء الاصطناعي وتقاطعاته مع القانون والطب، إضافةً إلى مواد منشورة على الويب. هذا التنوع يمنح الدراسة قاعدة معرفية متعددة المشارب؛ إلا أن فحص الحداثة والملاءمة والمصداقية يكشف تبايناً كبيراً. فمثلاً، تضمنت القائمة مؤلفات عربية كلاسيكية في القضاء الإداري والتعويض تعود إلى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي (الطماوي 1986؛ علي عمر حمدي 1996)، ومراجع إدارية وتقنية قديمة نسبياً (2003، 2008، 2014) تُفيد في التأصيل العام لكنها محدودة الصلة المباشرة بمنظومات الذكاء الاصطناعي المعاصرة وآثارها على مسؤولية الدولة اليوم. في المقابل، تظهر مراجع أحدث (2018-2022) تتناول الذكاء الاصطناعي ومسؤولياته ومخاطره، وبعضها يلامس موضوع المسؤولية الإدارية والقرارات الآلية (مثل Mancosu 2019 حول المنازعات المبنية على الخوارزميات) بما يدعم محور الدراسة الرئيس. على مستوى المراجع الأجنبية، نجد طيفاً متوازناً من كتب ومقالات فرنسية متخصصة (2015-2021) في المسؤولية الرقمية وشفافية الخوارزميات وعلاقة الذكاء الاصطناعي بالممارسة الطبية والقانونية، وهي إضافات إيجابية للزاوية المقارنة في الدراسة.

نقد الدراسة من حيث المراجع المستخدمة

مع ذلك، تبرز مشكلات في المصداقية والانتقاء: اعتماد جزء من المراجع على مقالات رأي أو تقارير صحفية على الويب مثل موقع "RT العربي" (2016)، وعمود رأي في "الشروق" (2019)، ومادة في "مركز المستقبل" (2017). هذه المصادر قد تصلح للتمهيد أو رصد الخطاب العام لكنها لا تصلح مرجعًا تحليليًا لبناء نتائج قانونية دقيقة حول مسؤولية الدولة، خاصة مع وجود ازدواجية وتكرار روابط في القائمة ذاتها، وهو مؤشر على ضعف تدقيق الببليوغرافيا. كما تبدو إحالات داخل المتن إلى "المسؤولية دون خطأ/على أساس المخاطر" واستنباطاتها حول القرارات الآلية مفيدة، لكنها تحتاج إلى إسناد أقوى بقواعد تشريعية أو سوابق قضائية حديثة بدلًا من الاكتفاء بتأصيل نظري عام أو مصادر ثانوية قديمة. علاوة على ذلك، لا يظهر حضور كافٍ للمصادر التنظيمية الدولية الأحدث ذات الصلة المباشرة بمنظومات الذكاء الاصطناعي في القطاع العام (كالمعايير/اللوائح والسياسات المقارنة)، بينما تشغل القائمة بمراجع تقنية/طبية ليست دومًا مرتبطة رأسًا بموضوع "المسؤولية الإدارية للدولة" عند توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي في المرافق العامة. ويلاحظ كذلك اضطراب منهج التوثيق: بعض المراجع تفتقد بيانات النشر الكاملة (صفحات، ناشر، DOI)، وتظهر أخطاء طباعية وتباين في أسلوب كتابة العناوين الأجنبية، بما في ذلك عدم توحيد صيغة الإحالة وتكرار الروابط كما أسلفنا.

جوانب القوة في الدراسة

- يعد اختيار موضوع "مسؤولية الدولة عن أضرار الذكاء الاصطناعي" من أبرز مكامن القوة، إذ إن البحث يتطرق إلى قضية قانونية معاصرة لم تُطرق بشكل كافٍ في الفقه العربي. هذه الأصالة تضيف قيمة علمية وتفتح المجال أمام الباحثين والمهتمين لمزيد من الدراسات المتخصصة في المستقبل. كما يعكس ذلك وعياً بأهمية التطورات التكنولوجية وتأثيرها على النظام القانوني والإداري.
- الدراسة لم تقتصر على التحليل النظري لمفهوم المسؤولية، وإنما سعت إلى تقديم حلول واقعية وتوصيات عملية، مثل الدعوة إلى وضع تشريعات خاصة بالذكاء الاصطناعي وتبني آليات واضحة للتعويض عن الأضرار. هذا الجانب يزيد من فاعلية البحث ويجعله ذا قيمة لمتخذي القرار وصانعي السياسات.

جوانب القوة في الدراسة

- تناول الباحث مختلف صور المسؤولية: مسؤولية الدولة على أساس الخطأ، والمسؤولية بدون خطأ (على أساس المخاطر)، وهو ما يعكس تنوعاً فقهيًا وعمقًا تحليليًا. هذا التنوع يثري النقاش ويمكن من مقارنة الأسس النظرية وتوضيح مواطن القوة والقصور في كل اتجاه فقهي.
- تضمين مراجع عربية وأجنبية يعكس محاولة لتوسيع الأفق وإبراز كيف يتعامل الفكر القانوني في دول أخرى مع القضايا المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. هذا التنوع يعد ميزة لأنه يساعد القارئ على فهم الأبعاد المقارنة للموضوع ويبين أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب القانونية المختلفة.

جوانب الضعف في الدراسة

- رغم التنوع، إلا أن بعض المراجع المستعملة لم تكن أكاديمية بالمعنى الدقيق، إذ تضمنت مقالات صحفية أو آراء منشورة في مواقع إخبارية، وهي لا تتمتع بالقوة العلمية الكافية لتدعيم استنتاجات بحثية. كما أن المراجع الأجنبية، وإن كانت موجودة، لم تكن بالقدر الكافي لتغطية موضوع عالمي بهذا الحجم.
- لم تشر الدراسة بشكل واضح إلى أمثلة قضائية عملية أو سوابق قانونية تتعلق بمسؤولية الدولة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. هذا القصور جعل النقاش يظل في الإطار النظري أكثر من العملي، وهو ما يقلل من القيمة التطبيقية للبحث.

جوانب الضعف في الدراسة

- على الرغم من وجود إشارات إلى بعض التجارب الأجنبية، إلا أن المقارنة لم تكن معمقة بما يكفي. كان من الممكن تناول تشريعات الاتحاد الأوروبي الحديثة الخاصة بالذكاء الاصطناعي أو استعراض مواقف دول رائدة كألمانيا وفرنسا بشكل موسع لتقديم رؤية أكثر شمولاً.
- الدراسة اقتصرت على مسؤولية الدولة دون أن تتناول بصورة موازية مسؤولية الأطراف الأخرى كالقطاع الخاص أو الشركات المطوّرة للذكاء الاصطناعي، وهذا أدى إلى تضيق نطاق التحليل. إدخال هذه الأبعاد كان سيمنح الدراسة شمولية أكبر ويجعلها أكثر قرباً من الواقع العملي.
- أسلوب التوثيق في بعض المراجع لم يكن موحدًا؛ حيث ظهرت بعض الأخطاء في كتابة أسماء المؤلفين أو العناوين، إضافة إلى تكرار روابط إلكترونية. هذا الاضطراب يقلل من الدقة الأكاديمية ويعكس غياب مراجعة دقيقة لقائمة المراجع.

المرجع

بدر, ب. أ. (2024). مسؤولية الدولة عن أضرار الذكاء الاصطناعي.

Retrieved from

https://jelc.journals.ekb.eg/article_343136_e46bd719d5471c606c35f92557ea9896.pdf



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

